أصدر قراره بإعادة النظر في جميع إجراءات بناء 20 ألف وحدة جديدة

نتانياهو يجمد المخططات الاستيطانية.. والفلسطينيون يردون: ذر للرماد في العيون

■ عباس: إسرائيل تعلن نهاية عملية السلام إذا لم تتراجع عن سياستها في الضفة الغربية

■ عريقات: كل الخيارات مفتوحة بما فيها التوجه إلى مجلس الأمن

غزة – «كونا»: اصدر رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو امس تعليماته الى وزير البناء والاسكان اوري اريئيل باعادة النظر في جميع اجراءات التخطيط لبناء الالاف من الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات بالضفة الغربية.

وقالت الاذاعة العبرية ان «نتانياهو اوضح للوزير اريئيل ان هذه الخطوات التي اتخذت بدون تنسيق مسبق لاتساعد الاستيطان بل بالعكس» مؤكدا ان «الخطوات التي اعلن عنها لا تنطوي على مغزى قانوني او عملي وتثير تحفظات في المجتمع الدولي في الوقت الذي نحاول اقناعه بالتوصل الى اتفاق افضل مع ايران».

واشارت الاذاعة الى ان الوزير اريئيل استجاب لطلب رئيس الوزراء.

وكان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حذر امس الاول من ان «اسرائيل تعلن نهاية عملية السلام اذا لم تتراجع عن قرارها الاخير طرح عطاءات لبناء 20 الف وحدة استيطانية في الضفة الغربية».

واعلنت السلطة الفلسطينية انها اجرت الليلة قبل الماضية اتصالات مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وروسيا والامم المتحدة والامين العام لجامعة الدول العربية بشان هذا المشروع الاستيطاني الجديد.

وذكرت محطات اذاعة فلسطينية انه اجرى هذه الاتصالات رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض مع اسرائيل الدكتور صائب عريقات.

واشارت المحطات الاذاعية الى ان عريقات اعلم هذه الاطراف «انه بهذا الاعلان تكون الحكومة الاسرائيلية اعلنت رسميا انهاء المفاوضات وانهاء عملية السلام».

وحمل عريقات اسرائيل المسؤولية الكاملة عن انهاء عملية السلام مشيرا الى «ان القيادة الفلسطينية ستجتمع خلال ساعات من اجل بحث هذا التطور الخطير ويمكن القول ان كل الخيارات مفتوحة بما فيها التوجه الى مجلس الامن».

وطالب عريقات حكومة نتانياهو بالتراجع فورا عن هذا القرار وغيرها من القرارات الاستيطانية مشددا على انه اذا ما لم تتراجع هذه الحكومة عن هذا القرار فإن المفاوضات متوقفة.

وكانت الولايات المتحدة ابدت امس الاول قلقها بعد اعلان اسرائيل عن عطاءات كبيرة لبناء نحو 20 الف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة مطالبة الحكومة الاسرائيلية بـ«توضيحات».

محمود عباس وبنيامين نتانياهو خلال لقاء سابق

.. وقاصر فلسطيني يقتل إسرائيلياً في «العفولة»

رام الله – «كونا»: ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان جنديا اسرائيليا قتل طعنا بسكين امس داخل حافلة في محطة الباصات المركزية في «العفولة» داخل الاراضي المحتلة عام 48.

واضافت الاذاعة ان الجندي اصيب بجروح بالغة الخطورة فارق الحياة على اثرها مدعية انه تعرض للطعن بالسكين على يد فلسطيني.

وذكرت ان الجنود الذين تواجدوا في المكان اعتقلوا الشاب البالغ من العمر 16 عاما وهو من مدينة جنين مشيرة الى ان التحقيق الاولي اظهر انه قام بذلك لان اقرباء له معتقلون في السجون الاسرائيلية. وعقب ذلك دعا نائب وزير جيش الاحتلال الاسرائيلي داني دانون رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو الى التوقف عن اطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين في اطار الاتفاق الذي تم برعاية امريكية بعد انطلاق المفاوضات.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الامريكية جين بساكي في تصريحات صحافية «نحن قلقون بشدة ولقد فوجئنا بهذا الاعلان ونسعى حاليا الى الحصول على توضيحات من الحكومة الاسرائيلية»

وبالامس دعت الخارجية الفلسطينية اللجنة الرباعية الدولية والولايات المتحدة الى اتخاذ الاجراءات السياسية والقانونية والدبلوماسية اللازمة لوقف العمليات الاستيطانية وحماية المفاوضات وحل الدولتين وحفاظا على الامن والاستقرار في المنطقة.

وقالت الوزارة في بيان ان نفي رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو وادعائه عدم علمه بمناقصة بناء 20 الف وحدة استيطانية وطلبه تجميدها لا يعدو كونه «ذر للرمال في العيون».

واشارت الى ان اسرائيل دائما ما تنفي مثل هذه النشاطات الاستيطانية بينما يستمر البناء على الارض «بل وان نتانياهو غالبا ما يعطي تعليمات بتسريع وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

واشات الوزارة الفلسطينية الى انه لم يعترض في السابق على بناء 18600 وحدة استيطانية معتبرة المناقصات الاستيطانية ضربة للجهود الرامية لانجاح المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي.

مواجهات في «الضفة» وتوغل في «القطاع»

الاراضي المحتلة – «وكالات»: اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي ستة شباب فلسطينيين خلال اقتحامها قرية بورين قرب نابلس عقب مواجهات استمرت حتى ساعة متاخرة من مساء امس الاول.

وقالت مصادر امنية فلسطينية إن مواجهات عنيفة اندلعت ليلا في قرية بورين بين قوات الاحتلال الاسرائيلي وعشرات من الشباب الفلسطينيين أسفرت عن إصابة عدد منهم بحالات اختناق بعد حملة تفتيش واسعة للمنازل.

واضافت المصادر أن قوات الاحتلال الاسرائيلي شنت حملة اعتقالات واسعة في القرية في أعقاب المواجهات طالت عشرات الشباب. من جانب آخر قالت مصادر فلسطينية إن جرافات عسكرية إسرائيلية توغلت صباح الامس بشكل محدود بمحاذاة بلدة خزاعة شرق محافظة خان يونس جنوب قطاع غزة..فيما أطلقت البحرية الإسرائيلية نيرانها باتجاه الصيادين ببحر غزة.

وذكرت المصادر أن ست جرافات توغلت انطلاقا من بوابة موقع ابو ريدة في بلدة خزاعة..بمساندة عدة آليات مدفعية داخل الشريط الحدودي مشيرة إلى أن طائرات استطلاع إسرائيلية تحلق على مستويات منخفضة في أجواء المنطقة.

ولفتت إلى أن الجرافات باشرت بعمليات تمشيط وتجريف داخل أراضي المواطنين الزراعية التي تقع على بعد نحو 300 متر من الشريط الحدودي. وأضافت أن عددا من الجيبات العسكرية الإسرائيلية تمركزت داخل الشريط الحدودي قرب بوابة الموقع و فتح الجنود المتواجدون داخلها النار بشكل مكثف وعشوائي تجاه منازل وممتلكات المواطنين دون وقوع إصابات. من جهة أخرى ذكر شهود عيان أن الزوارق البحرية الإسرائيلية فتحت نيران رشاشاتها تجاه الصيادين الفلسطينيين أثناء مزاولتهم المهنة في بحر خانيونس وغزة دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

سيقاطعون لجنة وضع مسودة الدستور الجديد

ليبيا: الأمازيغ يصبون الزيت على نار الأزمة السياسية

جانب من تظاهرة سابقة للأمازيغ في ليبيا

طرابلس – «وكالات»: قالت قيادات للأقلية الأمازيغية في ليبيا ومفوضية الانتخابات إن الأمازيغ سيقاطعون اللجنة التي تضع مسودة دستور جديد في خطوة تعقد محاولات إنهاء الاحتجاجات التي أثرت على قطاع النفط والغاز.

وأوقف أمازيغ صادرات الغاز الى ايطاليا وجزءا من صادرات ليبيا النفطية حين احتلوا ميناء مليتة في غرب ليبيا للمطالبة بمزيد من الحقوق لأقليتهم التي عانت طويلا من القمع.

وعقد إغلاق مجمع مليتة الذي تديره شركة ايني الايطالية والمؤسسة الوطنية الليبية للنفط محاولات الحكومة لإعادة إنتاج النفط الى مستوياته بعد انخفاضه على مدى أشهر بسبب الاحتجاجات في موانيء بشرق البلاد.

ومنذ سقوط الزعيم الليبي السابق معمر القذافي قبل عامين يطالب الأمازيغ بأن يضمن الدستور الذي ستصوغه لجنة خاصة حقهم في استخدام اللغة الامازيغية.

لكن محاولات الحكومة إنهاء الاحتجاجات في مليتة تعثرت فيما يبدو بعد ان قاطع المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا الذي يمثل مصالحهم الانتخابات لتشكيل لجنة وطنية من 60 عضوا تضع مسودة الدستور الجديد في إطار عملية التحول الديمقراطي.

وقال نوري العبار رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية لرويترز إن اكثر من 660 مرشحا سجلوا اسماءهم بينهم نحو 60 امراة لكن لم يسجل مرشحون أمازيغ اسماءهم على الرغم من محاولات الحكومة للتفاوض.

وأضاف أن اللجنة لا تستطيع الانتظار اكثر من هذا مشيرا الى ضرورة الحوار والتوصل الى حل.

وكان من المفترض أن يحصل الأمازيغ على مقعدين مخصصين لهم في اللجنة وكذلك اقليتا التبيو والطوارق اللتان تقدمتا بمرشحين. وتم تخصيص ستة مقاعد للنساء.

وقال عمر حميدان المتحدث باسم المؤتمر الوطني العام «البرلمان» للصحافيين إن المؤتمر ناقش مطالب الأمازيغ مجددا امس الاول لكنه لم يصل الى اتفاق.

وتعثرت محاولات وضع دستور جديد اكثر من مرة بسبب الصراعات السياسية داخل البرلمان الذي انتخب لولاية مدتها 18 شهرا في يوليو الماضي في اول انتخابات حرة تجريها ليبيا منذ نحو 50 عاما.

الجيش السوداني يتأهب لشن هجوم شامل على المتمردين

الخرطوم – «وكالات»: قال وزير الدفاع السوداني، عبد الرحيم محمد حسين، إن قواته أكملت خطة عسكرية تهدف إلى القضاء على التمرد، في ولايات جنوب كردفان، والنيل الأزرق ودارفور، وأن آليات الجيش تحركت صوب هذه المناطق. واتهم الوزير، في خطاب أمام البرلمان، متمردي تحالف الجبهة الثورية باستهداف المدن الكبرى، ثم الانتقال للعمق الاستراتيجي للدولة، وبالإعداد لاغتيالات وعمليات اختطاف.

وقال الوزير «هذا الصيف سيكون حاسما لإنهاء التمرد وعودة الاستقرار».

وأضاف أن الصراعات القبلية أكبر مهدد للأمن في المواجهات مع المتمردين، وأن رقعة الصراع اتسعت في الفترة الأخيرة، مشيرا إلى أن القوات المسلحة ستتدخل لفض أي نزاع قبلي.

وكان مساعد الرئيس السوداني، نافع علي نافع، أعلن في وقت سابق تحرك آليات الجيش صوب دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وقال إن الرئيس، عمر البشير، يشرف بنفسه على العملية. وفي أثناء ذلك وقعت اشتباكات بين القوات الحكومية ومقاتلي الجبهة الثورية في منطقة كرتالي، جنوب كردفان.

في خطوة تساعد الجيش والحكومة على إعادة الاستقرار بعد عزل مرسي

مصر ترفع «الطوارئ»: واشنطن ترحب وكي مون يدعو لاحترام حق التظاهر

عواصم – «وكالات»: اكد سكرتير عام الامم المتحدة بان كي مون اهمية احترام حق المعارضة السلمية وحرية التجمع والتظاهر والالتزام بحوار سلمي وذلك بعد اعلان انهاء حالة الطوارئ بمصر امس الاول.

وشدد بان في بيان صادر الليلة قبل الماضية على اهمية احترام مبادئ حقوق الانسان العالمية قبل اصدار اي تشريع وذلك في ظل المناقشات في مصر حول مشروع قانون لتنظيم التظاهر.

واكد «الحاجة لعملية سياسية شاملة تحترم حقوق الانسان وخاصة حقوق المعتقلين وسيادة القانون الذي يعد اساسا لعملية انتقال سلمية وديمقراطية في مصر».

واعلنت المحكمة المصرية رفع حالة الطوارئ وحظر التجول المطبقين منذ ثلاثة شهور عصر امس قبل موعد انتهائهما في 14 نوفمبر كخطوة لمساعدة الجيش والحكومة على اعادة الاستقرار بعد عزل الرئيس محمد مرسي. وكان الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور اعلن حالة الطوارئ في 14 اغسطس الماضي بعد أعمال العنف التي شهدتها مصر إثر قيام الشرطة بتفريق اعتصامي انصار الرئيس المعزول محمد مرسي في القاهرة

من جانبها رحبت الولايات المتحدة بالقرار وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الامريكية جنيفر بساكي للصحافيين «نحث الحكومة المصرية على احترام حقوق جميع المصريين» بشان التقارير التي تفيد بانها تدرس اصدار تشريعات اخرى تتعلق بالأمن. واوضحت أن «هذا يشمل ضمان أن يتمكن المصريون من جميع الاطراف من الممارسة السلمية لحقهم في حرية التجمع والتعبير فضلا عن تأمين سلامة الإجراءات وأن يحاكم جميع المدنيين المعتقلين أمام المحاكم المدنية» قائلة «لذلك نحن نرحب بـ «حكم المحكمة المصرية» ولكن هناك خطوات أخرى تدعو للقلق».

وكانت محكمة مصرية قد قضت بإنهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ ثلاثة أشهر امس الاول في خطوة قد تساعد الحكومة المدعومة من الجيش على استعادة مظهر من الحياة الطبيعية بعد الاضطرابات التي أشعلتها إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي. لكن مع صدور الحكم اقتربت الحكومة خطوة من إقرار قانون يعتبره النشطاء والجماعات المدافعة عن حقوق الانسان تهديدا للحق في الاحتجاج. وفرضت الحكومة حالة الطوارئ وحظر للتجول أثناء الليل يوم 14 أغسطس عندما فضت قوات الأمن اعتصامين لمؤيدي الرئيس الاسلامي المعزول في القاهرة مما أشعل أعمال عنف في أنحاء البلاد قتل فيها المئات.

وقضت محكمة بأن حالة الطوارئ وحظر التجول الليلي المصاحب لها انتهى يوم الثلاثاء في الساعة الرابعة عصرا بالتوقيت المحلي قبل يومين من الموعد المتوقع. وقالت الحكومة في بيان إنها ملتزمة بالحكم وتنتظر وصول منطوقه إليها لتنفيذه. ويعني ذلك إنهاء حظر التجول الليلي الذي خنق الحياة الاقتصادية رغم أن مسؤولا أمنيا قال إن قوات الأمن لن ترفع حظر التجول قبل إبلاغ الحكومة لها بذلك رسميا. ويمتد الحظر الآن من الواحدة حتى الخامسة صباحا في باستثناء يوم الجمعة الذي يبدأ فيه الحظر من السابعة مساء. وتقول جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها مرسي إن حالة الطوارئ أعطت غطاء قانونيا إضافيا لحملة أمنية على الحركة. وقتلت قوات الأمن المئات من انصار مرسي واعتقلت الآلاف منذ عزله في الثالث من يوليو.

وقتل نحو 250 من أفراد الأمن في هجمات منذ ذلك الحين أغلبهم في شبه جزيرة سيناء التي يغيب عنها القانون. وقالت قوات الأمن إن ضابطا قتل امس في هجوم على مركز للشرطة بسيناء.

وتقول الإدارة التي عينها الجيش بقيادة الرئيس عدلي منصور إنها تريد استعادة الاستقرار مع سعيها لإنعاش الاقتصاد الذي تضرر بشدة منذ انتفاضة 2011 ضد الرئيس الأسبق حسني مبارك.

ويحظى الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع بشعبية بين كثير من المصريين لكن منتقديه يقولون إن الحكومة المؤقتة تهدف لإحياء الأساليب الاستبدادية التي سادت خلال عصر مبارك.

وكانت الحكومة فرضت حالة الطوارىء وحظر التجول الليلي لمدة شهر بعد فض الاعتصامين لكنها مدتهما شهرين إضافيين يوم 12 سبتمبر. وتعتزم الحكومة الجديدة تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية العام المقبل. وانتخب مرسي العام الماضي في أول انتخابات رئاسية ديمقراطية تجريها مصر لكن الجيش عزله بعد احتجاجات ضد حكمه.

وقوبل مشروع القانون الجديد الذي ينظم التظاهر بتنديد من النشطاء الذين يرونه تهديدا للحق في الاحتجاج الذي يعتبرونه أحد الانجازات الرئيسية لانتفاضة 2011 ضد مبارك الذي سحق كل المعارضة العلنية. وقالت الرئاسة إن منصور تلقى مشروع القانون من الحكومة يوم الثلاثاء وإنه يعكف على دراسته. ويملك منصور سلطة إصدار تشريعات في غياب البرلمان الذي تم حله بعد عزل مرسي.

وقالت هبة مورايف مديرة منظمة هيومن رايتس ووتش في مصر في إشارة إلى واحدة من عدة انتقادات وجهت لمشروع القانون «لديهم السلطة لحظر جميع المظاهرات.»

مظاهر الوجود العسكري قد تختفي من الشوارع المصرية بعد رفع حالة الطوارئ

الصومال: شردون يعترف بخلافه مع الشيخ محمود

مقديشو – «وكالات»: أقر رئيس الوزراء الصومالي عبدي فارح شردون بوجود خلاف بينه وبين الرئيس الصومالي حسن الشيخ محمود، وهو خلاف برز إلى العلن وتحدثت عنه وسائل الإعلام المحلية على مدى اليومين الماضيين دون أن يصدر بشأنه أي تعليق من الرئاسة الصومالية.

ونفى شردون في بيان صحافي صدر من مكتبه امس الاول أن يكون الخلاف سياسيا، مؤكدا انه خلاف دستوري يجب حله عن طريق فهم وتطبيق الدستور الوطني. وقال «للأسف الشديد أعترف بوجود الخلاف الذي سمعه الناس بيني وبين الرئيس الصومالي». وحث شردون الشعب على الوثوق بقيادتهم وأعضاء البرلمان الذين يتحملون المسؤولية الكبرى في إيجاد حل للخلاف، كما دعا الأجهزة الأمنية إلى الاستمرار في أداء واجباتها ومضاعفة جهودها لتثبيت الأمن نظرا للظروف الصعبة التي يعاني منها البلد على الصعيد الأمني، وفقا للبيان. ولم يتطرق شردون إلى أسباب الخلاف، لكن مصادر مقربة من رئاسة الوزراء أكدت للجزيرة نت أن الرئيس الصومالي حسن الشيخ محمود طلب الجمعة الماضي من شردون أن يستقيل من منصبه تمهيدا لتعيين رئيس وزراء جديد، وذلك بينما كان شردون يقدم للرئيس الصومالي قائمة بأسماء حكومته الجديدة التي غابت عنها أسماء وزراء مقربين من الرئيس الصومالي.

وأضافت المصادر أن شردون رفض أن يستقيل وأصر على الاستمرار في عمله، وهو ما عقد العلاقة بين الرئيس ورئيس الوزراء أكثر. هذا ولم تعلق الرئاسة الصومالية على البيان الصحافي الذي صدر الثلاثاء من مكتب رئيس الوزراء والخلاف الذي تحدث عنه رئيس الوزراء. يذكر أن رئيس الوزراء عبدي فارح شردون عينه في أكتوبر من العام الماضي الرئيس الصومالي حسن الشيخ محمود الذي انتخب في سبتمبر من العام نفسه، ولم يحدث أي خلاف بين الرجلين على مدى عام كامل.